تهميش الاقتصاد العربي في ظل العولمة

ملخص محاضرة الدكتور جورج قرم

ألقيت في صور بتاريخ 27 أيار2006

بدأ الدكتور جورج قرم محاضرته متحدثاً عن تهميش الاقتصاد العربي إذ هو ظاهرة ملفتة للانتباه لأسباب عديدة ليس أقلها ما يتمتع به العالم العربي من خيرات زراعية ومنجمية وطاقوية وكذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يحتلّه في حركة التجارة الدولية بين قارّات ثلاثة: أوروبا، أفريقيا، آسيا.

وتابع الدكتور قرم محاضرته مستعرضاً سمات ومعطيات هذا التهميش وهي معروفة لدى الاقتصاديين. فالصادرات الصناعية العربية خارج البتروكيماويات لا تمثّل شيئاً يذكر في التجارة الدولية، والتجارة الخارجية العربية الإجمالية بما فيها النفط لم تكن تعادل عندما كانت أسعار الطاقة بحدود 20 دولاراً للبرميل، ما يوازي صادرات دول أوروبية صغيرة مثل هولندا وبلجيكا كما أن مجموع الناتج المحلي للدول العربية لا يتعدى الناتج الوطني لدول أوروبية متوسطة الحجم مثل إسبانيا. لا شك أن ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد في السنين الثلاثة الأخيرة قد غيّر من تلك المعطيات إنما إذا أخذنا الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وكذلك تجارتها الخارجية، واستبعدنا من الاحصاءات القطاع النفطي، يظهر حينئذ الاقتصاد العربي بحجمه الحقيقي المتواضع للغاية سواء بالنسبة للناتج المحلي أو للتجارة الخارجية.

وفي مقابل ذلك، يشهد العالم نهضة دول عديدة كانت متخلّفة للغاية وربما أكثر تخلّفاً من العالم العربي في بداية الستينات، وقد أصبحت اليوم من عمالقة التجارة العالمية وصناعة أحدث المنتوجات في الالكترونيات والاتصالات اللاسلكية وصناعة الأدوية الخ... ونذكر على سبيل المثال سنغافورة وماليزيا وتايوان وكوريا الجنوبية والهند والصين.

ثم انتقل المحاضر الى تفسير هذه الظاهرة والبحث عن أسبابها الحقيقية وليس الظاهرية والشكلية. فالكثير من المحلّلين العرب وغير العرب يرون أن كثرة حالات النزاعات العسكرية في المنطقة هي التي تسبب التهميش الاقتصادي وبأن الرأسمال المحلي الوفير منذ الطفرة النفطية الأولى، والرأسمال الدولي يترددان في الاستثمار المكثّف في ظل حالة اللاستقرار العام في المنطقة. وهناك تفسير آخر يُعزى بموجبه سبب التهميش إلى طبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تعاني من خنق الحريّات من جهة، وتقييد المبادرات الاقتصادية الفردية بفعل وجود بيروقراطيات حكومية فاسدة وغير فعّالة من جهة أخرى. وهذا هو إجمالاً موقف مؤسسات التمويل الدولية. لكن المحاضر اشار إلى أن الكثير من تجارب التصنيع المتسارع قد تحقق في ظل ظروف صعبة ونزاعات عسكرية وحالات تفشّي الفساد أو وجود أنظمة ديكتاتورية. وقد دعى إلى البحث عن التفسير الموضوعي في معطيات أخرى وهي برأيه تندرج في مجالين أساسيين سردهما على التوالي:

أولاً: فراغ القومية العربية من التفكير الاقتصادي المعمّق في أسباب تأخر الأمة وسبل الخروج من حالة التخلّف العلمي والتكنولوجي

شرح هنا المحاضر أن القومية العربية بألوانها وأهوائها المختلفة قد ركّزت بشكل شبه

حصري على قضية الهوية الجامعة للتحرر من الاستعمار، تارة بالإشارة إلى عنصر الدين، وطوراً بالإشارة إلى اللغة، دون أن تعي البعد الاقتصادي وبشكل خاص الممارسة الاجتماعية الجماعية للعلم والتكنولوجيا وضرورة القضاء على الأميّة بشكل حاسم ونهائي. وأشار المحاضر إلى أن المجادلات التي دارت حول القضية الاقتصادية كانت سطحية للغاية إذ انحصرت في التحيّز تجاه الرأسمالية أم تجاه الاشتراكية والطرفان اعتقدا بنوع من السذاجة بأن اعتماد نظام اقتصادي معيّن هو الطريق إلى الخروج من التخلّف. هذا مع الإشارة إلى أن القوميات الآسيوية الكبيرة، الهندية أو اليابانية أو الصينية، لم تبنِ مكوّنات فكرها بشكل حصري على قضية الهوية والتحرر السياسي بل انصبّت، وبجهود عملاقة، على قضية القضاء على الأميّة وتوطين العلم والتكنولوجيا

ثانياً: إستمرار بنية اقتصادية ريعية الطابع لا تشجّع على النشاطات الإنتاجية والإبداعية بل تعيد إنتاج التخلّف من وراء مظاهر الحداثة الإستهلاكية

شرح هنا المحاضر أن الاقتصاد العربي يعاني من عبء الإرث التاريخي في المجال الاقتصادي حيث ساد نظام إقطاع الأراضي لكبار القوم وفرض الضرائب الأميرية على فئة الفلاحين والحرفيين بشكل حصري ممّا أبقى المناطق الريفية في حالة تخلّف شديد، بينما كانت قد تغيّرت تماماً الأنظمة الضريبية الإقطاعية والأميرية الطابع في أوروبا ما بعد الثورة الفرنسية لتصبح أنظمة أكثر عدالة تطال فئات المواطنين حسب قدراتهم وثرواتهم ولا تعيق تنمية القدرات الإنتاجية المتزايدة. وهناك عامل آخر في العالم العربي تجسّد في تعدد حالات الفساد والإفساد بين موظفي الدولة الحديثة المتحررة من الإستعمار وفعاليات القطاع الخاص. وقد تعاظمت هذه الحالات متّبعة الموروث الإقطاعي القديم، وذلك بدلاً من أن تتراجع وأن تسود العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص حوار معمّق حول سبل تحقيق تضافر الجهود بين القطاعين لردم الهوة العلمية والتكنولوجية التي أصبحت تفصل بين الدول الصناعية والعالم العربي.

وذكّر المحاضر في هذا الخصوص بفضيحة استمرار نسبة أمّية عالية جداً في العاليم العربي تشمل 61 مليون شخص اي ما يعادل أكثر من عشرين بالمئة من مجمل السكان، وهي ظاهرة متفشية بشكل خاص في الأرياف ولدى العنصر النسائي. كما حلل المحاضر ما يسمّى بـ"الهوّة المعرفية" knowledge Gap التي تتسع يوماً بعد يوم بين العالم العربي والعالم الخارجي، وذلك بالرغم من الأعداد الكبيرة من العرب المتفوقين في العلوم والذين يهاجرون خارج الوطن بسبب انعدام منظومة معرفية عربية جدّية، متّصلة اتصالاً وثيقاً بالبنية الاقتصادية، تفعّلها وتنمّيها وتسمح لها بأن تحتل المرتبة التي تستحقها في الصناعة العالمية وقنوات التجارة الدولية.

وأضاف المحاضر إلى أن القضية الجوهرية للخروج من الحلقة المفرغة التي نحن فيها كعرب تتجسّد في انعدام وجود التراكم المعرفي في العالم العربي على خلاف الشعوب الأخرى. فقد انقطعت الصلات مع النهضة العربية الأولى في القرن التاسع عشر والقرن العشرين وتمّ نسيانها نسياناً مطلقاً لحساب مزيد من الإيديولوجيات السلبية الطابع والمغلقة على نفسها والتي ما تزال تدور بشكل حصري ورتيب على قضية الهوية. أصبحت هذه القضية تنحصر بالهوية الدينية كردة فعل للشكل الجديد الذي تأخذه الهيمنة الغربية الإسرائيلية على العالم العربي والتي تبرز العنصر الديني والحضاري لتبرير هذه الهيمنة والغزوات العسكرية المتتالية التي نتعرض اليها في العالم العربي على يد إسرائيل وأميركا.

وختم المحاضر داعياً الى التحرر من المعادلات الفكرية والدينية والحضارية الهدامة التي ينشرها الاستعمار الجديد في المنطقة والإقدام على التغلّب عليها وتخطّيها لإرساء دعائم الاستقلال الفكري والتواصل المعرفي مع النهضة الأولى العربية الأولى لإطلاق نهضة ثانية مبنية على الحرية والتراكم المعرفي والإبداع لمجابهة العدو الخارجي